

آراء الجمهور في بابي المنصوبات
والمجرورات في كتاب التحفة السنيّة
على الرسالة المقدسيّة
(دراسة توثيقية نحوية)

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني

Dr.Raghd jihad abd hussain

قسم اللغة العربية

كلية التربية للبنات / جامعة الأنبار

Bulba Mounco-
bac and Prepositional in the
book masterpiece Sunni on the Jerusalem
message study documentary syntactic) as
you collect the opinions of the public and
Tothbgaha and analysis was On four de-
mands, the first is specialized in the subject
matter, the third is specialized in the female
employees, the third is the one in the mag-
azines, the fourth is the letters of Al- Muani
and the research conclusion is with a con-
clusion that deals with important results.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث باللغة العربية والانكليزية

للتراث أهمية كبيرة في تحقيقه وإبراز ما في هذه
المخطوطات من آراء ومساائل جاء هذا البحث
ليبرز الآراء النحوية التي تخصّ الجمهور، وقد
وسم بـ (آراء الجمهور في بابي المنصوبات
والمجرورات في كتاب التحفة السنّية دراسة توثيقية
نحوية)، إذ قمت بجمع آراء الجمهور وتوثيقها
وتحليلها، وكان على أربعة مطالب؛ الأول اختص
المرفوعات، والثاني اختص بالمنصوبات، والثالث
بالمجرورات، والرابع بحروف المعاني، ثم ختم
البحث بأهم النتائج.

(the views of the public in Bulba Mounco-
bac and Prepositional in the book master-
piece Sunni on the Jerusalem message study
documentary syntactic)

Heritage of great importance to achieve and
highlight what it of opinions and questions
came this research to highlights the views
of grammatical concerning the public has
been marking by (the views of the public in

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٨٣

المطلب الأول: اختصّ بمسائل المرفوعات.

المطلب الثاني: اختصّ بمسائل المنصوبات.

المطلب الثالث: اختصّ بمسائل المجرورات.

المطلب الرابع: اختصّ بمعاني الحروف.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفّقني لخدمة اللغة العربية، فهو وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فلا يخفى على طالب العلم ما للتراث من أهمية في تحقيقه، ففيه من العلم كنوز لا تنفد، وكتاب التحفة السنّية في الرسالة المقدسية هو أحد المخطوطات التي حقّقت في جامعة الأبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهو مؤلّف غني بمادته العلمية، ففيه من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية الشيء الكثير، مؤلفه محمد بن حسن بن علي الدبّاغ المتوفى (٥٢٨٨هـ)، وما أن شرعت في قراءته حتى وقع نظري على آراء الجمهور التي كان يعمم في نسبتها، فيطلق على آراء البصريين آراء الجمهور، وكذا الحال مع آراء الكوفيين، ومن هنا صارت لديّ الرغبة في تتبع آراء الجمهور ودراسة مسائلهم دراسة نحوية وتحليلية بعد توثيق نسبتها، فخرج هذا البحث، ووُسم البحث بـ (آراء الجمهور في كتاب التحفة السنّية على الرسالة المقدسية في بابي المنصوبات والمجرورات دراسة توثيقية نحوية)؛ ولكبر الكتاب اقتصر البحث على بابي المنصوبات والمجرورات.

وقد اقتضت طبيعة أن يكون على أربعة مطالب وكانت على النحو الآتي:

• توطئة:

جمهور البصريين معظم نحاة المذهب البصري باستثناء مَنْ خالفهم، وعندما نقول جمهور الكوفيين فالمقصود أغلب نحاة المذهب الكوفي باستثناء مَنْ تخلف عنهم. وما وجدته في كتاب التحفة السنّية من نسبة آراء الجمهور أنّه ينسب المسألة الواحدة إلى جمهور النحاة، وعند تتبع ذلك أجد المقصود من ذلك جمهور البصريين فقط، فكان عملي في البحث توثيق هذا المصطلح وتفصيله، فضلاً عن دراسة المسائل النحوية في هذا الكتاب مع آراء النحاة جميعها الواردة في مسألة معينة في الكتاب، وبهذا صار عملي في البحث دراسة المسائل النحوية التي ورد فيها مصطلح الجمهور، وتوثيق صحة إطلاق مصطلح الجمهور على النحاة، والسبب وجود الخلط في كتاب التحفة السنّية في هذا المصطلح.

الجُمهورُ لغةً: « الرَّمْلُ الكثيرُ المتراكم الواسع. والجُمهورُ: الجماعة من النَّاسِ »^(١)، وهي بضمّ الجيم، وتشمل جُلَّ النَّاسِ وأشرفهم ومعظم كل شيء^(٢). ويردُّ في كتب النحاة مصطلح (جمهرة النحاة)، والفرق بين الجمهور وجمهرة النحاة أنّ الجمهرة تعني المجتمع^(٣)، وجمهر الشيء أي: جمعه^(٤)، وجمهرة مصدر جمهر، وهي تعني المجموعة والجماعة، فهي أوسع من الجمهور. والجمهور يعني أغلب النحاة أو معظمهم باستثناء من خالفهم، قال أبو حيان في عمل اسم الفاعل إذا كان مضمراً: «حكى ابن عصفور: الاتفاق على أنّه يرفعه، وليس كما ذكر، بل مذهب الجمهور ذلك، وذهب أبو بكر بن طاهر، وابن خروف تلميذه إلى أنّه لا يرفعه، ولا يتحمّله، والذي تلقفناه من الشيوخ أنّه لاشتقاقه يتحمّل الضمير». ^(٥) فمعنى كلام أبي حيان أنّ هناك مَنْ خالف الجمهور في عمل اسم الفاعل، وليس كما ذكر ابن عصفور في الاتفاق في ذلك.

فعندما نقول جمهور النحاة فالمقصود معظم النحاة باستثناء البعض منهم، وعندما نقول



(١) العين: ١١٧/٤.

(٢) ينظر: تاج العروس: ٤٧٣/١٠.

(٣) ينظر: الأفعال: ١٩٨/١.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٤٧٣/١٠.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢٢٧١/٥ - ٢٢٧٢.

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٨٥

في ذلك قائلاً: «وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نظماً ونثراً». (٥) ومما جاء في النظم قول عمر بن أبي ربيعة (٦):

قلتُ إذْ أقبلتُ وزُهرُ تهادى

كنعاجِ الملا تعسفنَ رَملاً

وقول المسيّب بن علس (٧):

فأقسِمُ أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمٌ

ومما جاء في النثر قوله تعالى: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ} (٨)، وقوله تعالى: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} (٩)، وما ورد من الحديث النبوي الشريف قوله (صلى الله عليه وسلم): (وَصَفَقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا) (١٠). وكثرة ما ورد من السماع نثراً ونظماً يضعف تعليقات البصريين ويصبح في مذهب بعد وتكلف.

• المطلب الثاني: المنصوبات:

١. مجيء الحال معرفة:

{ومجيء الحال معرفةً مقصوراً على السماع...}

(٥) شواهد التوضيح: ١٧٣.

(٦) ديوانه: ١٧٧.

(٧) ديوانه: ١٢٥.

(٨) سورة الرعد: الآية ٢٣.

(٩) سورة الأنعام: ١٤٨.

(١٠) صحيح الباري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على

الحصير: ١٠١/١، رقم (٣٨٠).

• المطلب الأول: المرفوعات

• العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده:

وذلك في نحو «(قمتُ وزيدٌ) إذ لو عطفت للزم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ضمير منفصل أو فاصل ما، وهذا عند الجمهور» (١).

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، وهذا يتعارض مع ما نُسب إلى الجمهور في كتاب التحفة السنية (٢).

أما البصريون فلا يجوزون ذلك إلا في ضرورة الشعر (٣)، وحجة البصريين في ذلك «إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به؛ فإن كان مقدرًا فيه نحو «قام زيدٌ» فكأنه قد عطفَ اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو «قمتُ وزيدٌ» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو

جوزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم

على الفعل، وذلك لا يجوز» (٤). والصحيح في ذلك

هو مذهب الكوفيين، فقد جوزوه في الاختيار، وإن

كان الأكثر في الكلام التوكيد، ووافقهم ابن مالك

(١) التحفة السنية: ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣، والرأي منسوب للكوفيين في كتاب الانصاف: ٣٨٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/١ - ٣٧٩، والمقتضب: ٢٢٠/٣

- ٢٢١، والأصول ٧٨/٢ - ٧٩، والأنصاف: ٣٨٨/٢.

(٤) الإنصاف: ٣٩٠/٢.

وذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الحال معرفة إذا تضمنت معنى الشرط، نحو: (زيدُ الراكبُ أحسن منه الماشي) فالراكب والماشي حالان، وصحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط،... وجعل الجمهور نصب ذلك بتقدير: إذا كان زيدٌ، أي: إذا كان الراكب أحسن منه إذا كان الماشي^(١).

اشتراط جمهور النحاة في الحال أن تكون نكرة^(٢)، «وشرط الحال التنكير؛ لأنَّ المقصود فيها بيان هيئة صاحبها، وذلك حاصل بلفظ التنكير الذي هو الأصل، فلا حاجة إلى تعريفها صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض»^(٣). ومن الأمثلة على ذلك قول لبيد بن ربيعة^(٤):

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدَّخَالِ

وقول النابغة الجعدي^(٥):

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادَ

ومنه قراءة^(٦) {لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَّ}^(٧). وأما ما ورد من السماع فقد تأوله جمهور النحاة، فأولوا قول لبيد بـ(اعتراكاً)^(٨) او (معتركة)^(٩)، وقد يُعرب العراك مفعولاً مطلقاً، أو مضافاً إليه على تقدير: «إرسال العراك»^(١٠).

ويؤوّل (بِداد) في بيت النابغة الجعدي بـ(بِداداً)^(١١) أو (متبددة)^(١٢).

أما نصب (الأذل) في قوله تعالى: {لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذْلَّ} فهو شاذ^(١٣)، وقد أوّل بـ(ذليلاً) أي: «ليخرجن العزيز منها ذليلاً»^(١٤).

وجوز الكوفيون مجيء الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشرط، فهي نكرة في المعنى نحو: (زيدُ الراكبُ أحسن منه الماشي)، والتقدير: زيدٌ إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى»^(١٥).

ولمّا جوز الكوفيون مجيء الحال نكرة فإنّ نسبة

(٦) في البحر المحيط: قرئ مبنياً للمفعول، وبالياء. الأعزُّ مرفوع به. الأذلُّ نصباً على الحال. (البحر المحيط ٢٧٤ / ٨ المكتبة الشاملة).

(٧) سورة المنافقون: من الآية ٨.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣٧٢/١.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٨/٢.

(١٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٤٧٨/١.

(١١) ينظر: الكتاب: ٢٧٥/٣.

(١٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩/٣.

(١٣) ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١.

(١٤) التذييل والتكميل: ٢٣٧/٣.

(١٥) التحفة السنية: ١٥٩.

(١) التحفة السنية: ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٤/١، و٥٠/٢، والمقتضب: ٣٠٤/٢.

(٣) واللمع في العربية: ٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٥/١.

(٤) التحفة السنية: ١٥٨.

(٥) ديوانه: ٢٨٦.

(٦) شعره: ٢٤١.

مبتدأً يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله، ... والمعنى أنك تريد أن تعرفه عبدالله؛ لأنك ظننت أنه يجعله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلقاً حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالٌ بين منطلق وهذا»^(٥).

وصحح ابن مالك قول سيبويه، قال: «وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما»^(٦).

وذهب المبرِّد^(٧)، وتبعه ابن السراج^(٨) إلى أنه لا يعمل في الحال إلاَّ الفعل المجرد أو شيء في معنى الفعل كأسماء الإشارة والمبتدأ في هذا المقام في معنى الفعل وهو التنبيه أي: انتبه له قائماً، جاء في الأصول: ولا يجوز ان يعمل في الحال إلاَّ فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها كالمفعول فيها^(٩).

وسبب منع أغلب النحاة مجيء الحال من الخبر أن العامل في المبتدأ معنوي، أي الابتداء، فإذا جاءت الحال من المبتدأ كان المبتدأ هو العامل، فينشأ عاملان أحدهما العامل في الحال، والثاني العامل في صاحبها، علماً أنَّ العامل عندهم في الحال لا بدَّ أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها^(١٠)؛ وكذلك أنَّ الحال عندهم لا تجيء إلاَّ من الفاعل

الجمهور في هذه المسألة تصبح غير دقيقة، ويؤوّل مذهب الكوفيين على تقدير كان، أي إذا كان زيد الراكب أحسن منه إذا كان الماشي، فيكون الراكب والماشي منصوبان لأنهما أخبار لـ(كان)^(١١).

والذي أميل إليه وجوب تنكير الحال؛ لتضمنه معنى الإخبار؛ «لأنَّه فائدة يستفيدها المخاطب، وإنما يستفاد ممّا هو غير معلوم عند السامع»^(١٢)، «وينكّر الحال لكي لا يلتبس بالصفة عندما يكون صاحبها منصوباً نحو: ضرب زيداً الراكب»^(١٣). وما ورد من امتناع فهو من القليل الذي لا يقاس عليه، وإنما يقاس على الأعم الأغلب، وما ظاهره تعريف الحال يخرج على التأويل.

٢. مجيء الحال من المبتدأ:

«الجمهور لا يجيزون مجيئاً من المبتدأ؛ لأنَّه لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته»^(١٤).

اختلف النحويون في مجيء الحال من المبتدأ، فأكثر النحويون لا يجوزون ذلك، وسيبويه ومعه جماعة يجوزون مجيء الحال من المبتدأ، قال سيبويه في مجيء الحال من المبتدأ: «لأنه خبر للمعروف المبني» وقال: «فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً،... فهذا اسم

(٥) الكتاب: ٧٨/٢.

(٦) شرح التسهيل: ٣٣٣/٢.

(٧) ينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٨/١.

(٩) المصدر نفسه: ٢١٨/١.

(١٠) النحو الوافي: ٣٦٤/٢.

(١) المصدر نفسه: ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) إصلاح الخليل الواقع في الجمل: ١٠٦.

(٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٥٢٣.

(٤) التحفة السنية: ١٦٥.

أو المفعول به وأشباهها^(١)، وإذا دققنا كلام سيوييه وجدنا مشابهة لما ذهب إليه المبرد والسراج، قال سيوييه: «فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً»^(٢).

والذي يترجّح عندي في هذه المسألة هو جواز مجيء الحال من المبتدأ إذا كان في معنى الفعل كأسماء الإشارة، وهو مذهب سيوييه والمبرد والزجاج، فضلاً عن ذلك وروده في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلُّ

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُّ

ورود أيضاً (فيها قائماً رجلاً) فـ(موحشاً) و(قائماً) حالان من (طلل) و(رجل) وهما مبتدآن^(٣).

٣. تقديم التمييز على عامله:

لا يتقدم التمييز على عامله مطلقاً؛ لأنّ عامله إنّ كان اسماً جامداً، فلا إنّ الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه عند سيوييه والجمهور^(٤).

اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز على عامله، فقد أجمع النحويون على منع تقديمه على عامله إذا كان اسماً جامداً أو فعلاً غير متصرف^(٥)، أمّا إذا كان متصرفاً فقد اختلفوا فيه، فذهب سيوييه إلى

(١) ينظر: فتح الكبير المتعال: ٦٧/١.

(٢) الكتاب: ٧٨/٢.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٤٠٢/١.

(٤) التحفة السنّية: ١٩٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

المنع^(٦)، والسبب في ذلك «أنّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغيّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التأخير بما فيه من الإخلال بالأصل»^(٧).

وممن ذهب إلى عدم التقديم مطلقاً الحيدرة اليميني^(٨)، وابن الحاجب^(٩)؛ لأنّ في تقديمه إخراج عن حقيقة التمييز.

وما نُسب إلى الجمهور في التحفة السنّية نسبة دقيقة، فقد ذهب إلى ذلك الجمهور باستثناء بعض النحاة، فقد أجاز الكسائي^(١٠)، والمازني^(١١)، والمبرد^(١٢) تقديمه، وتبعهم ابن مالك^(١٣) في ذلك، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(١٤):

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

إذ قدّم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب).

وقد ردّ ابن جنّي في كتابه الخصائص على هذا الشاهد قائلاً: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز»

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٧) شرح الأشموني: ٥٢/٢.

(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٤٩٢/١.

(٩) ينظر: أيضاح في شرح المفصل: ٣٣٣/١.

(١٠) نقل رأيه ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

(١١) ينظر: رأيه في الأصول: ٢٢٣/١.

(١٢) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

(١٤) البيت للمخبل السعدي في ديوانه: ٢٩٠.

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٨٩

وإن كان الناصبة فعلاً متصرفاً، فلا نجيز شحماً وتفقات، ولا عرقاً تصببت... ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقا شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»^(١).

وقال ابن الضائع: «تفقاً شحماً زيد، وحسنَ وجهاً عبد الله، وهو متفق عليه،... أعني إذا توسط التمييز بينه وبين معموله كان جائزاً بلا خلاف نحو أطيّب نفساً زيد، وما حسنَ وجهاً عمرو»^(٢).

«وسبب المنع لم ينقل المنع عن العرب، وإنما كان سبب المنع هو من رأيه فقط، ولو أنه اطلع على ما قالته العرب لاتبعه»^(٣).

وقد ورد ذلك في صحيح الكلام وبالنقل الصحيح عن العرب، كقول الشاعر:^(٤)

إذا المرءُ عينا قرَّ بالأهلِ مشرياً

ولم يعنِ بالإحسانِ كان مذمماً

جاء في التحفة السنية «اختلف في (رُبَّ) هل لها متعلق أو لا، ذهب إلى الأول الجمهور، فقالوا في نحو (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ): إنَّ (رُبَّ) ومجرورها متعلقٌ بـ(لقيتُ)»^(٥).

ومن ذهب إلى أنه لا بدَّ لـ(رُبَّ) من متعلق لها هم جمهور البصريين فقط؛ لأنَّ (رُبَّ) عند الكوفيين

(٥) البيت مجهول القائل وهو في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٧٧.

(٦) البيت مجهول القائل وهو في المقاصد النحوية: ١١٢٢/٢، وشرح الأشموني: ١٣/٢، وحاشية الصبان: ٢٦١/٢.

(٧) التحفة السنية: ٢٧٨.

(١) الخصائص: ٣٨٦/٢.

(٢) ينظر رأيه في التذييل والتكميل: ١١٣/٤.

(٣) تمهيد القواعد: ٢٣٩٥/٥.

(٤) البيت مجهول القائل، وهو في الإنصاف: ٦٨٣/٢، والتذييل والتكميل: ٢٦٥/٩، وحاشية الصبان: ٣٠٠/٢.

اسم وليس بحرف،^(١) قال ابن أبي الربيع: «ذهب أكثر النحويين إلى أن (رُبَّ) لا بُدَّ لها من فعل تتعلق به. وسمعت لبعض المتأخرين كلاماً يقتضي أن لا تحتاج إلى متعلق؛ وذلك أنه قال: إذا قلت: رُبَّ رجل عالم قد لقيته؛ فـ (رُبَّ) هنا حرف دخل على المبتدأ وخفضه وهو بمنزلة (بحسبك زيد) الأصل: حسبك زيد؛ فدخل حرف الجر فانخفض المبتدأ فكما أن المجرور هنا لا يحتاج إلى متعلق، فكذلك: (رُبَّ رجل عالم) لا يحتاج إلى متعلق»^(٢). وذهب ابن طاهر والرماني^(٣) وبعض المتأخرين الذين نقل عنهم ابن أبي الربيع إلى أنها حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء، ومجرورها في نحو (رُبَّ رجل لقيت) مفعول به، وفي قولهم: (رُبَّ رجل صالح لقيته) إما مبتدأ أو مفعول به^(٤).

٢. العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

جاء في التحفة السنية: «(هذا لك ولأبيك) بالعطف على الضمير المجرور مع إعادة الجار على رأي الجمهور، ويجوز (وأبيك) بدون إعادة الجار على رأي ابن مالك»^(٥).

وما نسب من رأي إلى الجمهور في هذه المسألة هو رأي البصريين فقط، لأن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وأمَّا البصريون فقد منعوا ذلك، فلا يستقيم الكلام عندهم إلا بإعادة الجار^(٦).

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بالشواهد المتضمنة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنظم وأقوال العرب، ومنه قراءة حمزة^(٧): {وَأَتَّقُوا

واعترض على من قال بأن (رُبَّ) تحتاج على متعلق بأن الفعل في قوله (رُبَّ رجل لقيت) لا تحتاج إلى حرف جر يُعَدَّى به؛ وإنما يتعدى بنفسه، وفي قولهم: (رُبَّ رجل صالح لقيته) اتوفى مفعولهن ولا تحتاج إلى معمول آخر، واختار ابن الدبَّاغ مذهب الجمهور^(٥). وهو ما أميل إليه، وعلل السبب في ذلك قائلاً: «وأجيب بأن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٦/٢.

(٢) تمهيد القواعد: ٣٠٤٨/٦.

(٣) نقل قوليهما المرادي في الجنى الداني: ٤٥٣.

(٤) ينظر: التحفة السنية: ٢٧٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٩.

(٦) التحفة السنية: ٢٧٩.

(٧) المصدر نفسه: ١٤٣.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٣٧٩/٢.

(٩) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات: ١٥٥، وغيث

النفع في القراءات السبع: ١٦٤.

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٩١

على مخفوضٍ وقد كُتِبَ عَنْهُ»^(٩).
 وذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على
 الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض، قال سيبويه:
 «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر
 المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيد»^(١٠) وكذا
 ذهب الزمخشري^(١١)، واختاره ابن الخبّاز^(١٢)، وابن
 عُصفور^(١٣)، وابن عقيل^(١٤).

وقد أوجب البصريون إعادة الجار لِحجّتين:
 الأولى: أنه لا يعطف على ضمير الجرّ؛ لأنّه شبيهه
 بالتنوين، ومعاقبٌ له، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف
 على التنوين^(١٥).

وقال الرضي: «إنّما لزم ذلك؛ لأنّ اتصال الضمير
 المجرور بجاره، أشد من اتصال الفاعل المتصل؛
 لأنّ الفاعل إنّ لم يكن ضميراً منفصلاً جاز انفصاله،
 والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميراً أو
 ظاهراً، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على
 بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز إذا عطفت
 المضمّر على المجرور إلاّ بإعادة الجار أيضاً، نحو:

(٩) معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٢/١.

(١٠) الكتاب: ٣٨١/٢.

(١١) ينظر: الكشّاف: ٢٨٤/٤.

(١٢) ينظر: الغرة المخفية: ٣٩١/١.

(١٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٦/١.

(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢.

(١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٢/١، وشرح التسهيل:

٢٧٥/٣.

اللّه الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ»^(١)، ومن الحديث
 النبوي قول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم):
 (إنّما مثلكم واليهود والنصارى)^(٢)، ومنه قول بعض
 العرب: (ما فيها غيره وفسرِه)^(٣).

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر^(٤):

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُوناً وَتَشْتَمُنَا

فأذهبَ فما بكُ والأيامُ من عَجَبِ

ومنه أيضاً قوله^(٥):

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَقَانِفُ

ووافق الكوفيين يونسُ والأخفش وقطرب وأبو علي
 الشلوبين^(٦)، واختاره ابن مالك^(٧)، وأبو حيان^(٨).

وأنفرد الفرّاء من الكوفيين في هذه المسألة قائلاً:
 «بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً

(١) سورة النساء: ١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى
 صلاة العصر: ١١٨/٣، رقم (٢٢٦٩)، وهو على رواية
 الخفض في إرشاد الساري: ١٣٢/٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٥٤/٣، وشرح شذور الذهب
 لابن هشام: ٥٨٣/١.

(٤) البيت لعمر بن معدى كرب الزبيدي، ينظر: ديوانه:
 ١٩٧.

(٥) البيت لمسكين الدارمي، ينظر: ديوانه: ٥٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٣، وشرح الكافية
 الشافية: ٦٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٠١٣/٤.

(٧) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٤/٤.

مررت بزید وبك^(١)

بقراءة حمزة^(٦).

الأخرى: حقّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً أن يحلَّ كلُّ واحدٍ منهما محلَّ الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلول محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا بإعادة الجار^(٢).

وجاء في البحر المحيط: « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز^(٧). ولا يلتفت إلى من طعن بالقراءة أو ضعفها؛ لأنّها سُنّة متبّعة لا تردُّ من قياس لفة ولا من لغة فاشية، فضلاً عن ذلك نقلت هذه القراءة عن عالم ثقة « ولا سبيل إلى ردِّ نقلِ الثقة مع أنّه قد قرأتها جماعةٌ من غير السبعة.... وإذا صحّت الرواية، لم يكن سبيلٌ إلى ردّها^(٨). وقال الآلوسي: « فالتشيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة وربما يخشى منه الكفر^(٩). »

وعلى وفق ما عرّض من آراء الفريقين يتّضح لي أنّ أدلة الكوفيين قد تضمّنت شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والنظم وأقوال العرب، ولا سيما قراءة حمزة التي لا يمكن ردّها كما فعل بعض النحاة، إذ قال الفرّاء في هذه القراءة: « وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض^(٣). » وقال الزجاج: « فأما الجرّ في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر^(٤). » وقال الزمخشري: « وقراءة حمزة (والأرحام) ليست بتلك القوة^(٥). »

• المطلب الرابع : حروف المعاني

١- أم المنقطعة:

جاء في التحفة السنية: « أم المنقطعة لا يفارقتها معنى الإضراب عند الجمهور^(١٠). وأم المنقطعة هي التي تقع في أغلب الأحيان بين جملتين مستقلتين في معناهما، ولكل منهما معنى يخالف الآخر، وسبب تميّتها بـ(أم) المنقطعة أنها تقع بين

والصحيح من ذلك مذهب الكوفيين؛ لوروده في السماع؛ ولأنّ دليلهم في ذلك القراءة السبعية التي لا يصحُّ ردّها ولا تضعيفها؛ لأنّها قراءة تواترت عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وقرأها حمزة (رحمه الله) الذي لم يقرأ في أي موضع من مواضع القرآن إلاّ بأثر، وقيل فيه: « ومن أراد الأثر فعليه

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٢/١، وشرح التسهيل: ٢٧٦/٣.

(٣) معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٢/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٦/٢.

(٥) المفصل: ١٦٢.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء: ٧٥/١.

(٧) البحر المحيط: ٤٩٩/٣.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٣/٢.

(٩) روح المعاني: ٣٩٥/٢.

(١٠) التحفة السنية: ٣٨٨.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
بَسْبَعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ
قال المبرد معلقاً على بيت ابن أبي ربيعة: «و (أم)
المنقطعة تقع بعد الاستفهام ... فأما قول ابن
أبي ربيعة ... فَلَيْسَ عَلَى الْإِضْرَابِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ:
أَبْسَعِ؟»^(١٠).

وقد وردت (أم) في القرآن الكريم خالصة لمعنى
الإضراب، ومنه قوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى
وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} ^(١١)، أي: بل
هل تستوي، ولا يقدر بـ(بل) مع الاستفهام، فلا يقال
(أهل) لعدم دخول الاستفهام على الاستفهام ^(١٢)،
ومن الأمثلة الأخرى على ورودها لمعنى الإضراب
فقط قوله تعالى: {وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ
رَبِّ الْعَالَمِينَ (٣٧) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} ^(١٣)، فالمعنى
هنا بل يقولون افتراه.

ومما ورد في النظم قول الشاعر:

فَلَيْتَ سَلِيمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعِي

هنا لك أم في جنة أم جهنم
والتقدير: بل في جهنم، ولا يصح أن يُقدَّر (بل أفي
جهنم) إذ لا معنى للاستفهام في هذا المعنى؛ لأنه

فوالله ما ادري ما ادري وإني لحاسب

بسبع رمين الجمر أم بثمان

(١٠) المقتضب: ٢٩٤/٣.

(١١) سورة الرعد من الآية ١٦.

(١٢) ينظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.

(١٣) سورة يونس من الآيتين: ٣٧ - ٣٨.

الجميل التي لا تكون أحدهما جزءاً من الأخرى
من حيث المعنى ^(١). وما نُسب إلى الجمهور في
معنى (أم) فيه نظر؛ لأنّ في كتاب سيبويه ما يثبت
عكس ذلك، فقد جاء في الكتاب «قلت: فما بال
(أم) تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ (أم)
تجيء ههنا بمنزلة (لا) بل للتحوّل من الشيء إلى
الشيء» ^(٢).

ونقل ابن الشجري في كتاب الأمالي إجماع
البصريين على تقديرها للإضراب مع الاستفهام ^(٣)،
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها بمعنى (بل) مجردة
من الاستفهام ^(٤)، وذهب ابن هشام إلى أنها
لإضراب، وهو المعنى الذي لا يفارقها، وقد
تأتي للإضراب متضمنة معنى الاستفهام ^(٥)،
وذهب أبو عبيدة إلى أنها تكون للاستفهام
المجرد ^(٦)، ومنه قوله تعالى: {أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا
رَسُولَكُمْ} ^(٧) والمعنى: أتريدون، وإلى مثله ذهب
المُبرِّد ^(٨)، واستشهد بقول عمر بن أبي ربيعة ^(٩):

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٩٩/٣، والنحو الوافي: ٥٩٧/٣.

(٢) الكتاب: ١٩٠/٣.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨/٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.

(٦) ينظر رأي أبي عبيدة في مغني اللبيب: ٦٦، وهمع

الهوامع: ٢٠١/٣.

(٧) سورة البقرة: ١٠٨.

(٨) ينظر: المقتضب: ٢٩٤/٣.

(٩) ديوانه: ٢٥٨، والبيت في الديوان برواية:

للتمني^(١). ولكن هناك نصوصاً في القرآن الكريم لا يصلح تقدير (بل) وحدها كما في قوله تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ} ^(٢)، فلو قدّرت (أم) بمعنى الإضراب أي بـ(بل) وحدها لأصبح الكلام بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر، فدلّ على أنها بمعنى بل مع الهمزة^(٣)، أي: «بل أله البنات ولكم البنون» ومما ورد من ذلك في كلام العرب: (إنها لإبل أم شاء)^(٤) والتقدير بل أهي شاء^(٥).

ومما سبق عرضه من النصوص القرآنية والنظم ومما جاء عن العرب يتّضح لنا أنها ترد لمعنى الإضراب وحده تارة، وتارة أخرى لمعنى الإضراب مع الاستفهام.

٢ - حتى الابتدائية:

ورد في التحفة السنيّة أنّ « الجملة الواقعة بعد حتى مُستأنفة لا محلّ لها هو مذهب الجمهور، وخالفهم الزجاج وابن دُرستويه^(٦)».

دلالة (حتى) الابتدائية أنها صالحة للدخول على المبتدأ والخبر، ولا يشترط أن يقع بعدها المبتدأ والخبر^(٧). وما نُقل عن الجمهور في كتاب التحفة

السنية هو نقل دقيق، فقد ذهب جمهور النحاة^(٨) إلى أنّ الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، والسبب في ذلك أنها جملة استثنائية، والجملة الاستثنائية من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، فإذا وقعت بعدها (إنّ) كُسرت همزتها، قالوا: (مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه)، والقاعدة في ذلك أنّ (أنّ) تفتح همزتها إذ دخل عليها حرف الجر^(٩) كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} ^(١٠).

وقد انفرد عن الجمهور الزجاج^(١١)، وابن درستويه^(١٢)، وذهبوا إلى أنها في محلّ جر بـ(حتى). والصحيح من ذلك هو مذهب الجمهور، فلا يجوز على رأيهما أن تجر حتى الجملة التي بعدها؛ لأنّ حروف الجر « لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وإنهم إذا أوقعوا بعدها (إنّ) كسروها، فالوا: مرض زيد إنهم لا يرجونه، والقاعدة أنّ حرف الجر إذا دخل على (أنّ) فتحت همزتها^(١٣)».

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥٥١، ومغني اللبيب: ١٧٦،

وهمع الهوامع: ٣٣٢/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٣٨٢/٢.

(١٠) سورة الحج: من الآية ٦.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٦/١.

(١٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٦.

(١٣) مغني اللبيب: ١٧٦.

(١) ينظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.

(٢) سورة الطور من الآية ٣٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦، وهمع الهوامع: ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.

(٦) التحفة السنية: ٤٤١.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٥١، وهمع الهوامع: ٤٩٩/١.

ونباهته، وكتابه خير دليل على إمكانيته الفدّة في علم العربية.

الخاتمة

الآن وبعد انتهاء البحث أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها في كتابتي لهذا البحث وهي كالآتي:
١. برزت شخصية الشيخ الدبّاغ في كتابه التحفة السنّية على الرسالة المقدسية وكان متمكناً في اللغة العربية وأطرافها المترامية كالصرف والنحو والأدب واللغة.

٢. حوى كتاب التحفة السنّية على شواهد كثيرة ومتنوعة كالقرآن الكريم والقراءات القرآنية والأشعار والأقوال والأمثال، وهذا يدلّ على تمكّن العالم من توظيف الأدلّة الصناعية في أبواب النحو.

٣. وجدتُ مؤلف الكتاب يقف موقفاً محايداً بين المذهبين البصري والكوفي ولا يرجح إلا ما يراه مناسباً.

٤. لم يلتزم الشيخ الدبّاغ في عرضه لآراء العلماء وأقوالهم طريقة واحدة، فمرة يعرضها من دون ترجيح، وأخرى يعقب بقبولها أو رفضها، وفي بعض المواضع يكتفي بنقلها.

٥. وجدتُ الشيخ الدبّاغ يخلط في مصطلح الجمهور فيطلقه دون قيد قائلاً جمهور النحاة، وعند تتبعي لذلك أجد هذا الرأي هو رأي البصريين، ومرة أخرى يقيده بالبصريين فقط، وعند الرجوع إليه في كتب النحاة أجد أنه لأغلب النحاة باستثناء بعضهم، وهذا ليس قدحاً في علميته، فلا ينكر علم الدبّاغ



السيد البطلوسي (ت ٥٥٢١هـ)، تح: حمزة النشترى،
دار المريخ، الرياض، ط ١، ١٩٧٩م.

٧. الأمالي الشجرية: ابن الشجريّ أبو السعادات
هبة الله بن علي الحسنّي (ت ٥٤٢هـ)، تح: د.
محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط ١،
١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن
هشام الأنصاريّ عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)،
تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر
للطباعة والنشر.

٩. الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان
المعروف بابن الحاجب النحويّ (ت ٦٤٦هـ)،
تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين
للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٢٤٥هـ.

١٠. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن
علي بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي
محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد
مرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة
من المحققين، دار الهداية،

١٢. التذييل والتكميل على شرح التسهيل: أبو
حيان الأندلسي، تح: حسن هندراوي، دار القلم،
دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط ١.

١٣. تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: أحمد بن
يوسف بن أحمد نحب الدين اللبي المعروف بناظر
الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن
السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين
الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد
الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د.
محمود فجال، دار القلم، ط ١، دمشق، ١٤٠٩هـ -
١٩٨٩م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان
أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)،
تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،
مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أبو
العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر
بن عبد الملك القسطلاني (المتوفى: ٩٢٣هـ)

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
(٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد
الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، لبنان،
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦. إصلاح الخلل الواقع في الجمل: عبد الله بن

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٩٧

٢٢. ديوان مسكين الدارمي: جمعه وحققه: عبدالله محمد فاخر وآخرون، دار القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٤. الجامع الصغير المختصر، محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الشعب، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م.
٢٣. ديوان المسيب بن علس: جمع وتحقيق: د. عبدالرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء الألويسي، شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠هـ)، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.
١٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري محمد بن مصطفى الدمياطي (ت ١٢٨٧هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، د. ت.
٢٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٦. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٨. الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.
٢٧. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة: دار القلم، بيروت، لبنان.
٢٠. ديوان كُثير عزة: جمعه وحققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٢٨. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢١. ديوان لبيد بن ربيعة: تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٢م.
٢٩. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: محمد محيي

٣٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسلي
 محمد بن عيسى (ت ٧٦٠هـ)، تحقيق: الشريف
 عبدالله علي الحسيني البركاتي، ط ١، المكتبة
 الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٣٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
 الجامع الصحيح: محمد بن عبدالله بن مالك
 الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن،
 مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
٣٩. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن
 عمر الفراهيدي المصري (ت ١٧٠هـ)، تح: مهدي
 المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة
 الهلال.
٤٠. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو
 الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ)، عني
 بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
٤١. غيث النفع في القراءات السبع: علي بن حمد
 بن الم أبو الحسن النوري الصفاقسي (١١١٨هـ)،
 تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب
 العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٤٢. فتح الكبير المتعال: إعراب المعلمات العشر
 الطوال: محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادبي،
 ط ٢، جدة، السعودية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٤٣. كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي
 السعدي أبو القاسم المعروف بابن القطاع الصقلي
 المتوفي (٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ -
 ١٩٨٣م.
- ادين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١،
 ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٣٠. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد
 بن الحسن الاستربادي، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق
 وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر،
 ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣١. شرح شذور الذهب: عبد الله جمال الدين بن
 يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري
 (٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة
 للتوزيع، سوريا.
٣٢. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: شمس
 الدين أبو الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، ضبطه
 وعلّق عليه الشيخ أنس مهرة، ط ٢، دار الكتب
 العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٣. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله
 محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم
 هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة،
 ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٤. شرح المفصل: ابن يعيش موفّق الدين يعيش
 بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣هـ)، قدّم له الدكتور
 إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،
 لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٥. شعر عمرو بن معدي كري الزبيدي: حقه
 ونسّقه: مطاع الطرايشي، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
٣٦. شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي،
 ط ١، ١٩٦٤م.

د. رغد جهاد عبد حسين العلواني || ٣٩٩

٤٤. الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
٤٦. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٧١١هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٧. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٨. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. طه فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٤٩. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٠. معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥١. معاني القرآن: الفراء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الدار المصرية
- للتأليف والترجمة.
٥٢. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوف جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط ٦، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٩٨٥م.
٥٤. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بوفلحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٥٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٥٦. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥٧. النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط ٤، ١٩٧٤م.

آراء الجمهور في بابي المنصوبات والمجرورات في كتاب التحفة السنيّة

٤٠٠ || د. رغد جهاد عبد حسين العلواني

٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام
عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،
تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية،
مصر.

